

Distr.: General
6 November 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)
بشأن ليبيريا

إضافة

فيما يتعلق بالفقرات ٩ و ١٠ و ٧٦ و ٧٧ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ من تقرير
فريق الخبراء المعين عملاً بأحكام الفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٨ (٢٠٠٣) بشأن
ليبيريا (انظر المرفق)، يود فريق الخبراء أن يؤكد من جديد مقولاته وملاحظاته السابقة التي
مؤداها أن المسؤولية عن كل ما لم يتم كشفه من اختلاسات مالية في قطاع السجلات
الليبيرية لسفن وشركات الشحن إنما تقع على عاتق المسؤولين في حكومة الرئيس السابق
تشارلز تايلور. ولم يعثر الفريق قط على ما يلقي اللوم على السجل الليبيري لسفن وشركات
الشحن الدولية (السجل الليبيري)، وهو وكيل المكتب الليبيري للشؤون البحرية، المملوك
ملكية خاصة ومقره الولايات المتحدة.

وقدمت إدارة السجل الليبيري للفريق سجلات مالية وافية، شملت حسابات شهرية
تفصيلية لتحويلات مالية إلى حكومة ليبيريا، فضلاً عن بيانات بشأن مراجعة كافة حسابات
السجل الليبيري، وقائمة بأسماء أصحاب أسهم السجل الليبيري المستفيدين. والفريق راضٍ
عن تمكن إدارة السجل الليبيري من تصريف شؤون سجلات ليريا بمسؤولية. ففيما مضى،
عندما كان مسؤولو مكتب الشؤون البحرية يطالبون بإجراء تحويلات من إيرادات السجل
الليبيري إلى أطراف أخرى، كانت الإدارة تسعى بهمة لمنع إتمام تحويل تلك الإيرادات
الحكومية إلى حسابات شخصية. أما سائر الشكوك المتبقية حيال الاختلاسات المالية فيتعين
حسمها بإجراء عملية مراجعة مالية شاملة لجميع الحسابات الخاصة بقطاع سجلات سفن
وشركات الشحن، مع التركيز بصفة خاصة على الحسابات الخارجة عن نطاق سيطرة
السجل الليبيري، وبما يشمل، ولكن لا يقتصر على، الحسابات التي يسيطر عليها مكتب



الشؤون البحرية والبنك المركزي الليبيري ووزارة المالية، وأي حسابات أخرى يسيطر عليها تشارلز تايلور بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أما الانتقادات الموجهة في التقرير إلى معايير تصريف شؤون السجل الليبيري فتستند إلى أدلة حصل عليها الفريق من الاتحاد الدولي لعمال النقل. ووفقاً لآخر المعلومات، بلغ إجمالي عدد السفن المسجلة في السجل الليبيري ١٩٠٠ سفينة.

ومع أن الكثير من المشاكل المالية الحقيقية التي لوحظت على مدى السنوات الماضية كان مسببها هم مسؤولو مكتب الشؤون البحرية، وغالبا باسم الرئيس السابق تايلور، فإن اللوم على مشاكل سوء الفهم، التي لا يزال وكيل السجل الليبيري يعاني منها، إنما هو في محله.

وبالنظر إلى أن السجل الليبيري قد عهد إليه بواحد من أثنى الموارد، فإن الفريق يود:

(أ) لو أن اتفاق عام ١٩٩٩ القانوني المبرم بين السجل الليبيري وجمهورية ليبيريا تم تعديله بحيث يبطل أي شرعية ممكنة لإجراء تحويلات مالية إلى أطراف أخرى من الحسابات التي يسيطر عليها السجل الليبيري؛

(ب) لو أن السجل الليبيري كشف للجمهور عن هوية جميع أصحاب أسهمه المستفيدين، تفاديا لاحتمال توليد انطباع بوجود تعارض في المصالح. أما التسجيل الحالي في ولاية ديلاوير الأمريكية، الذي يوفر لأصحاب الأسهم غطاء محكما من السرية والحماية من المطالبات القانونية، فلعله إجراء غير مقصود، وإن كان غير لائق في ضوء ما للسجلات من أهمية بالنسبة لاقتصاد ليبيريا؛

(ج) لو أن المراجعات السنوية الشاملة لجميع الحسابات المتصلة بإدارة شؤون سجلات السفن والشركات البحرية، بما فيها السجلات التي لا يسيطر عليها السجل الليبيري، أصبحت من شروط الاتفاق القانوني، وكانت تجري في الماضي.